مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 2 العدد 6، 2022
Vol: 2 / N°: 6 (2022)
ISSN: 2701-9233

Towards Upgrading the Arabic Language in the Education System in Morocco; from the Reality of Identity to Achieving Development

Mohammed Bouchta Elbetikhi

Ministry of National Education, Primary Education and Sports. Morocco
Email : Elbetikhi1980@gmail.com

Received	Accepted	Published
1/10/2022	28/11/2022	31/12/2022

DOI: 10.17613/a5e7-5s08

Abstract

This paper dealt with the issue of the Arabic language between the duality of identity and development in the Moroccan experience, by questioning contemporary Moroccan educational thought, by invoking visions and perceptions related to the philosophy of reform in general and linguistics. Highlighting that language is not just a neutral transmitter of knowledge that has nothing to do with the transmitted content, but rather is linked organically to the contents it transmits. And that these links between language and identity converge in more than one place, as long as language is an important part of identity and a symbol of national sovereignty, and preserving language is the price of preserving identity. and traditions.

The paper concluded that this language has the capabilities that make it able to reconcile the requirements of identity and the challenges of development. It only needs to enable it to play its framing and educational role, and this requires linguistic planning and designing a long-term strategy that works to revive Arabic at all levels, with the involvement of state institutions. and civil society.

Keywords: Arabic Language, Identity, Development

مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية
Journal index of exploratory studies
المجلد 2 العدد 6، 2022
Vol: 2 / N°: 6 (2022)
ISSN: 2701-9233

نحو الارتقاء باللغة العربية في منظومة التربية والتعليم بالمغرب؛ من و اقع الهوية إلى تحقيق التنمية

محمد بوشتى البطيخي
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. المغرب
الايميل: Elbetikhi1980@gmail.com

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2022/10/1	2022/11/28	2022/12/31

DOI: 10.17613/a5e7-5s08

ملخص

تناقش هذه الورقة سؤال اللغة العربية في المغرب من خلال ثنائية الهوية والتنمية، وعبر استحضار رؤى وتصورات الفكر التربوي المغربي المعاصر، والمتعلقة بفلسفة الإصلاح عامة واللغوي خاصة؛ مبرزة في هذا السياق أهمية اللغة في إيصال المعرفة، باعتبارها ليست مجرد ناقل محايد للمعرفة؛ بل لها ارتباط عضوي بالمضامين التي تنقلها. وأن هذه الروابط بين اللغة والهوية تلتقي في أكثر من موضع، ما دامت اللغة جزءا مهما في الهوية ورمزا للسيادة الوطنية، والحفاظ على اللغة ثمنها الحفاظ على الهوية، فالحديث عنها هو حديث عن غنى ثقافي، تمثله دائرة كبرى، تضم الدين واللغة، والأرض، والتاريخ، والتقاليد.

وخلصت الورقة إلى أن اللغة العربية تملك من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على التوفيق بين متطلبات الهوية ورهانات التنمية، فقط تحتاج إلى تمكينها للقيام بدورها التأطيري والتربوي، ويتطلب ذلك تخطيطا لغويا وتصميم استراتيجية طويلة المدى، قوامها: انخراط مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: اللغة العربية، الهوية، التنمية

مقدمة

تعتبر القضية اللغوية، من أهم القضايا التي تتشابك فيها ثنائية الهوية والتنمية، وهي مسألة تكاد تنسحب على المجتمعات العربية بما فيها المملكة المغربية، حيث يستأثر هذا الموضوع بكثير من الاهتمام من لدن الدراسات العلمية المعاصرة، على اعتبار أنه موضوع يمثل إشكالا عميقا، ويزداد إثارة يوما بعد آخر، خصوصا في ظل التشابك العلائقي الذي يثار حول التطورات الحالية. وتزايد التأكيد على أهمية الثبات على الذات واحترام الخصوصيات، مع اعتماد آليات التواصل والحوار والانفتاح على مكونات العالم، لتعزز الأمة مكانتها ودورها في التدافع الحضاري، كأفق لبناء عالم ينعم بالأمن والاستقرار وتحقيق تنمية شاملة.

إشكالية الدراسة

تعالج هذه الورقة البحثية إشكالية أسالت مدادا كثيرا، حيث كتب حولها عديد من الباحثين والمفكرين، وهي قضية علاقة اللغة العربية بالهوية والتنمية. فمن قائل بأن العالم شاء أم أبى أصبح يستظل تحت رحمة العولمة كون الغلبة للأقوى، وأن الحديث عن الخصوصية وحدها إنما هو من كلام الماضي أو للاستهلاك والبكاء على الأطلال، إلى قائل لا راد للذاتية اللغوية في تحقيق التنمية؛ لأن من بين ما يحدد كينونة الإنسان هي لغته، فهي مادته الأولى، إلى قائل بأنه يمكن بناء نموذج إصلاحي يجعل من اللغة محركا أساسيا للهوية والتنمية.

- إن إثارة قضية اللغة العربية في علاقتها بالهوية والتنمية، تناسلت عنها تساؤلات عدة، من قبيل:
- هل اللغة مجرد ناقل محايد المعرفة لا علاقة له بالمضمون؟ أم اللغة لها ارتباط عضوي بالمضامين التي تنقلها؟
- وفي المجال التربوي، كيف قارب الفكر المغربي سؤال لغة التعليم وتعليم اللغات في تصوراته التربوية؟
- أي حضور للغة العربية في الإصلاحات التربوية الأخيرة التي عرفتها منظومة التربية والتعليم المغربية؟
- إلى أي حد استطاع العقل المغربي إنتاج مسار لغوي مبتكر يجمع بين الهوية والتنمية؟

منهجية البحث

استدعت منهجية تناول هذه الورقة توظيف المنهجين الآتيين، الأول: المنهج الوصفي بقصد عرض الأفكار الرئيسية، والثاني: المنهج التحليلي، لتحليل وتفكيك الأفكار المنظمة واستخلاص النتائج والخلاصات.

1- تحديد المفاهيم الأساس في هذا المقال

1.1- اللغة وأهم التعاريف التي وردت فيها

لما كانت للغة أهمية بالغة في التواصل واكتساب المعرفة، حظيت من لدن العلماء والمختصين بالدراسة والبحث، فقد عرفها عثمان ابن جني بأنها: أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. (ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط/ 2006، عالم الكتب، ج/3، ص، 33.)

وعرفها ابن خلدون بأنها: ملكة اللسان للعبارة عن المعاني، وهي في كل أمة بحسب اصطلاحاتها. (خالد عبد السلام، تأثيرات لغة الأم في عملية التواصل باللغة العربية الفصحى لدى تلاميذ التعليم الابتدائي، مجلة عالم التربية، عدد/2016/27. ص،151.

وعرفها دي سوسير بأنها تنظيم من الإشارات والرموز. (جمعة سيد يوسف، 1997، ص، 47.) فهي إذن جملة من الإشارات والرموز والألفاظ والأصوات يستعملها الإنسان لقضاء مآربه والتعبير عن مشاعره، وتختلف باختلاف الناس والمجتمعات فلكل أمة لغتها كما قال ابن حزم. ومن ذلك اللغة العربية التي هي لسان الأمة العربية.

2.1- الهوية وأهم تعريفاتها

يعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم العابرة للتخصصات، وبالنظر إلى الاشتقاق اللغوي، فالهُوية بضم الهاء اشتقت من الضمير هو، وتعرف حسب الحقل الذي تستعمل فيه، ومن أجل بيان ذلك، أشير إلى بعض التعريفات من خلال ما يلي:

أرود الفرابي في التعليقات مفهوم الهوية قائلا: "هوية الشيء وعينه وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك" (الفرابي، التعليقات، تحقيق، جعفر آل ياسين، دار المناهل للطباعة والنشر، بيروت، 1988، ص، 62./ الموسوعة الفلسفية العربية، ج/1، معهد الإنماء العربي، 1986، ص، 821.)

أما عبد القاهر الجرجاني فقد ميز في التعريفات بين مفهوم الهوية ودلالاتها بقوله: "الأمر المتعقل من حيث أنه مقول في جواب ما، يسمى: ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج، يسمى: حقيقة، ومن حيث امتيازاته عن الأغيار، هوية، ومن حيث حمل اللوازم له ذاتا، ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولا". (عبد القاهر الجرجاني، التعريفات، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، 2003، ص، 160).

ويعرف أبو البقاء الكفوي الهوية على أنها: "ما به الشيء هو هو، يسمى ماهية، إذا كان كليا كماهية الإنسان، وهوية إذا كان جزئيا. (أبو البقاء الكفوي، الكليات، ط/2، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1982، ص، 81/ الموسوعة الفلسفية العربية، ج/1، معهد الإنماء العربي، ص، 821).

إذن، هناك سمتان بارزتان لمفهوم الهوية انطلاقا مما سبق، وهما: التميز، والمقومات، وهما متكاملتان، فأساس مفهوم الهوية على اختلاف استعمالاتها يقوم على: "مجموعة المقومات المميزة لكيان ما، حيثما وجدت الهوية، سواء كانت هوية وطنية، أم هوية ثقافية، أو هوية سياسية، أم غير ذلك من الهويات في مختلف الاستعمالات. (البوشيخي، الشاهد، نظرات في مستقبل الهوية الإسلامية في ظل منظومة العولمة، مطبعة، آنفوبرانت، فاس، ص، 09- 10).

وسيظل هاجس مفهوم الهوية تأمين معنى الكينونة، أي: تحقيق معنى من نكون؟ ويندرج تحته، تأمين البعد التواصلي والعقدي والاجتماعي والثقافي؛ لأن مصطلح الهوية يعد من القضايا المعقدة والمركبة، فليست كلمة عابرة أو قضية هامشية، بقدر ما هي موضوع جوهري، يتعلق بخصوصية الإنسان حيث/وأين ما كان.

1. 3- التنمية وأهم تعريفاتها

مفهوم التنمية تولد من فعل نمَّى، يقال: أنميت الشيء ونميته جعلته ناميا، أي: زائدا عما كان عليه. وجاء في لسان العرب: "النماء الزيادة، نمى ينمي نَميا ونُميا زاد وكثر، وربما قالوا ينموا نموا". (ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، 1990، بيروت، ط/1، ج/15، ص، 341).

وذكر صاحب مقاييس اللغة قوله: " نمى: النون والميم والحرف المعتل أصل واحد، يدل على ارتفاع وزيادة... نمى المال ينمي: زاد، ونمى الخضاب ينمي وينمو، إذا زاد حمرة واسودادا، ونمى الشيء ارتفع من مكان إلى مكان. (ابن فارس، مقاييس اللغة، ج/2، تحقيق ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، د/2، 2008).

ومن معاني التنمية أيضا: تفعيل الثقافة الوطنية بكل مكوناتها، وتخصيب أرضيتها العقدية (الدين) والتراثية (التراث) وممكناتها البشرية (التربية والتكوين) لمواجهات الحاجيات البشرية. (أمزيان، أحمد، إشكالية التربية بالمغرب مقاربة سوسيو ثقافية، ط/1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص، 148).

فلا يعتبر المجتمع ناميا إلا إذا تحققت التنمية بمنظورها الشمولي، خاصة، أن حاجيات الإنسان ومتطلباته تتداخل فيها عوامل متعددة، منها العوامل المادية والمعنوية، الفكرية والعقدية والتقنية والرمزية، وبالتفاعل الإيجابي بين هذه العوامل، تتحقق التنمية. وفي ظل التطورات الاجتماعية والإنسانية، برز مفهوم جديد وهو التنمية البشرية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كإجراء يهتم بتأهيل العنصر البشري، فهو يراهن على "الاستثمار العقلاني التكاملي للرأسمال البشري في كافة أبعاده ومقوماته المادية والروحية، وهذا يتوقف على التنشئة المتكاملة؛ اجتماعيا وسياسيا وثقافيا وروحيا، حتى يكتسب الفرد مجموعة منسجمة من المعارف والقدرات والقيم والمواقف والاتجاهات.. حتى يكون كإنسان وفرد وكمواطن فاعلا اجتماعيا. (للمزيد، ينظر: محسن، مصطفى، رهانات تنموية رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية، ص، 208).

وهذا المقال يرمي إلى تحقيق التنمية المجتمعية انطلاقا من معالجة موضوع اللغة العربية بين ثنائية الهوية والتنمية في السياق التربوي المغربي، بهدف استطلاع التصورات الحاصلة فيه، تنظيرا وتحليلا؛ من أجل رصد واقعه، واستشراف مستقبله.

2. اللغة العربية بين الهوية والتنمية: أي تكامل في ظل التحديات المعاصرة؟

1.2- حدود العلاقة بين اللغة العربية والهوية

من الجدير بالذكر أن ندشن الحديث عن علاقة اللغة العربية بالهوية بالوقوف مع سؤال غاية في الأهمية، وهو: هل اللغة مجرد ناقل محايد للمعرفة؟ أم أنها ترتبط ارتباطا عضويا بالمضامين المعرفية التي تنقلها؟

يكاد يتفق معظم الباحثين اليوم على أن اللغة ليست مجرد ناقل محايد لا علاقة له بالمضمون المنقول، بل لها أدوار جوهرية في الحياة الاجتماعية بشكل عام، فهي "لا تشكل فقط أداة تواصل واكتساب للمعرفة، بل تعتبر أيضا ركنا أساسيا في الهوية الثقافية والاستقلالية"(عبد الناصر ناجي، لغة التدريس نحو رؤية استراتيجية واضحة، عرض قدم أمام أنظار لجنة البرامج والمناهج بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، يوم الخميس 24/ 12/ 2014، ص، 2). فاللغة من أهم الآليات التي تحفظ سيادة الأمم، وتسهم في تشكيل تصورات الإنسان نحو الكون والحياة والمآل، وفي اللغة حفظ لإرث الأمم وحضاراتها، فليست مجرد أداة للتواصل والتعبير عن الرأي، حتى يسهل تعويضها بلغة أخرى، بقدر ما تتجاوز هذا بكثير،

فمهمة اللغة كل اللغة – بما في ذلك العربية بما هي أداة لاكتساب المعرفة- تعمل على الاضطلاع بوظيفة بناء الذات وتطوير التفكير، وحفظ الذاكرة والوجود الحضاري، فضلا عن الارتقاء بالمجتمع نحو العلم والمعرفة والتطلع إلى التنمية. إنها سجل حافل وذاكرة تحفظ تراث أصحابها وتضمن لهم البقاء بين الأمم، إلى درجة يمكن القول بأن اللغة صلة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، فوظيفتها متعددة الأبعاد، وبقدر ما تكون مصانة، تكون حضارة أصحابها كذلك منظمة ومحفوظة، والعكس بالعكس، وعليه فمن فقد لغته يكون كمن فقد جزءا من هويته، ومن فقد هويته كمن فقد ذاكرته، وفاقد الذاكرة قابل للتغرير به في كل وقت وحين.

أما من يرى على أن اللغة مجرد ناقل محايد للمعرفة، فكأنه يجعل العلاقة بين اللغة والهوية علاقة انفصال، وليست علاقة طبيعية ولا بنيوية، جاعلا اللغة كالظرف يصب فيه المظروف، ولا علاقة أو تأثير للظرف بهذا المظروف، أو كأن اللغة عبارة عن السلك الموصل للتيار الكهربائي، تنحصر مهمته في توصيل الكهرباء. "ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن المهم في التعليم والتكوين ونقل المعارف والتكنولوجيات ليس هو اللغة، وإنما تلك المضامين المنقولة. وبالرغم من تأكيدنا على وظيفة النقل هذه، والتي تقوم بها اللغة – الأجنبية أساسا- فإننا لا نتفق مع ما يؤدي إليه الموقف المنتقد سابقا من اختزال للغة في بعدها العملي الأداتي الضيق. وهو موقف غالبا ما يتم به تبرير سطحي لواقع الفرنسة في المغرب، وعدم القدرة على تجاوز اللغة الفرنسية وهيمنتها الكمية والنوعية، ومستتبعات ذلك فكريا وإيديولوجيا واجتماعيا". (نور الدين الطاهري، سياسة تعريب التعليم بالمغرب: التطور- الواقع – الآفاق، دار قرطبة، الدار البيضاء، ط/1/ 1993، مقابلة مع مصطفى محسن، ص، 71).

والحاصل أن العلاقة بين اللغة والهوية تتعدى كل هذا بكثير، بحيث لا يمكن اختزالها في جوانب هامشية، بل لها مهام أساسية، بحفظ اللغة يحفظ المجتمع، فبينهما تأثير وتأثر. فاللغة العربية شرايين الإنسان العربي، وهي المرآة التي تعكس صورته والحالة التي يوجد عليها. فلا يمكن تحقيق إنسانية الإنسان العربي في ظل غياب ثقافة عربية. لسبب بسيط، وهو أن "من الحقوق الثقافية المعترف بها، نجد الاعتراف الرسمي باللغة واستعمالها في المؤسسات"(عبد الناصر ناجي، لغة التدريس نحو رؤية استراتيجية واضحة، ص، 2). ثم إن اللغة تضمن كينونة الإنسان الفردية والجماعية، فمن حيث كينونته الفردية: تبيح له مجال التواصل مع ذاته والتعبير عن أغراضه ومآربه، ومن حيث كينونته الجماعية: توفر له فرص التواصل مع الآخر، وتمنح الجماعة سلطة الفكر والثقافة؛ إذ الإنسان لا يستطيع أن يفكر خارج لغته، فالمرء إذن، يشعر بذاته حين تكون لغته حاضرة في مرجعيته، فلغتك تمنحك وجودك بالفعل. وكل لغة توفر لمتكلميها رؤية للعالم، أي: ينظر أصحاب اللغة إلى العالم من خلال ما توفره له من معلومات. "إن اللسان العربي حامل تراث، وناقل معرفة، وشاهد حي على الجذور التي استلهم منها الغرب نهضته الحديثة في كل العلوم. ولا يغفل الساهرون على برمجة الذهن الجماعي في عصر الكونية عن الرسالة الحضارية والروحية التي حملت بها اللغة العربية، وهم العارفون بأن التماهي بين الذات واللغة لم يبلغ تمامه في الثقافات الإنسانية كما بلغه عند العرب بكل اطراد تاريخي، وبكل تواتر فكري واجتماعي ونفسي، وما التماهي بين الذات واللغة إلا جوهر الهوية في ذاتها ولذاتها" (عبد السلام المسدي، الهوية العربية الأمن اللغوي، ص، 265). لقد أكد محمد عابد الجابري كل ما سبق، معتبرا اللغة رابطة الإنسان الأولى لوجوده، والضامنة لكينونته وهويته، مبينا أن "اللغة هي الوعاء الذي تنصهر فيه الهوية.." (محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، عدد/14، ص، 107). ففي هذا الوعاء وبه تتحقق وحدة المشاعر، ووحدة الفكر، ووحدة الذاكرة، ووحدة التطلعات، بدون هذا لن تكون هناك هوية، ولن تكون هناك جذور ولا ثقة بالنفس" (محمد عابد الجابري، سلسلة

مواقف، عدد/14، ص، 91). وهذه المقاييس عامة تتحقق في كل فرد وفي كل مواطن، فهوية الفرد المغربي على هذا الأساس من مرتكزاتها: اللغة، ولغته هي العربية، فانتماؤه إليها إذن، هو انتماء هوياتي، ولن يتحقق هذا في غياب هذا المرتكز. فالمفكر يربط اللغة بالهوية ويجعلها غير قابلة للمساواة، وفي نفس الأمر لم يعتبر الهوية عنصرا جامدا لا يساير المتغيرات، فيقول: "الهوية ليست شيئا جامدا، بل هي كيان يكون ويصير، ينمو ويغتني باللغة وما تحمله وتنشره من بعد حضاري، إن اللغة جزء حضاري من الكيان، من كياننا كمغاربة.." (محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، عدد/14، ص، 91). لنصل إلى أن المقوم اللغوي له من الأهمية بمكان فيما يتعلق ببناء الهوية الجامعة والمحافظة عليها، حتى قال بعضهم: توحيد اللغة أولى من توحيد العملة؛ إذ توحيد اللغة، يحفظ وحدة الجماعة والوطن والأمة، ويصون التلاؤم الاجتماعي، وهو الشيء الذي لا تقوى على حفظه توحيد العملة. مما يعني أن سلاح اللغة عامل مهم في الجمع والتفرقة معا. فمن كان لسانهم موحدا كان ذلك مدعاة لدوام الوحدة وترسيخها، وبالمقابل إذا وجدت مجتمعا يحاول إحياء لغات متعددة أو لهجات ودوارج مختلفة، فأنت أمام تغيير يلوح في الأفق، ولا ينبغي أن يكون على حساب التضحية بالهوية الجامعة.

وعموما يمكن القول، بأن الروابط بين اللغة والهوية تلتقي في أكثر من موضع، ما دامت اللغة جزءا مهما في الهوية ورمزا للسيادة الوطنية، والحفاظ على اللغة ثمنها الحفاظ على الهوية، وإن الوعي بذلك وتربية النشء عليها، يقود إلى تعلق ذلك النشء بهويته تعلق الطفل بأمه، عوض ارتمائه في ثقافة غيره، فالأمر في الحقيقة لا يمكن اختزاله في تعلم اللغات الأجنبية وترك اللغة الوطنية بداعي تحقيق التنمية، بل يتعداه إلى التضحية بالهوية، أدركنا ذلك اليوم أو لم ندركه.

2.2- أي علاقة بين اللغة العربية والتنمية في ظل مجتمع المعرفة؟

تتحدد علاقة اللغة العربية بالتنمية من خلال تحقق العناصر الناظمة لكل منهما، ومعلوم أن من معاني التنمية "أن يتحول العلم إلى ثقافة". ومعنى ذلك، أن يبني الإنسان ثقافة عالمة، تنتصر لما هو علمي عقلاني ومعرفي، ويتجنب الخرافات والأساطير. فالمجتمع الذي لا يعتمد في بناء تفكيره على العلم، فهو مجتمع متخلف بعيد عن التنمية. وتقدير العلماء والاهتمام بالمؤسسات العلمية والإنتاج المعرفي، يقلل من أمية المجتمع، ويرتقي بذوق الإنسان إلى الأجود وبناء العقل بناء سليما، وصولا إلى ثقافة العلم وإنتاج المعلومة الصحيحة. وإذا كانت التنمية تتحقق بالعلم حين يصبح ثقافة، فالتخلف هو ثقافة ابتعدت عن العلم. فالتنمية حصيلة نشاط بشري إيجابي، وهذه الإيجابية لا يمكن تحقيقها على المدى البعيد، ما لم يترب العنصر البشري في حضن منظومة تربوية وتعليمية سليمة، ذات جودة عالية، تكسبه المعرفة العلمية بواسطة لغته الوطنية، وهذا ما يفترض وجوده في النظام التربوي المغربي، لكن وللأسف الشديد، تعيش منظومة التربية والتعليم في معظم الدول العربية بما فيها المغرب هشاشة كبيرة. وربما مرد ذلك أننا "لا نملك فهما صحيحا لسياسة التعليم، ولا يوجد حل لمشاكل هذه الاستراتيجية لا في نطاق التعليم عينه ولا في علوم التربية ولا في العلوم السياسية ولا في العلوم الاقتصادية (المهدي المنجرة، زمن الذلقراطية، ص، 119).

إن سؤال التنمية في ظل التطورات المعاصرة اليوم، لم يعد يراهن على المجتمعات الزراعية أو حتى الصناعية، وإنما أصبح يعول بالدرجة الأولى على مجتمع المعرفة، الذي يمتلك المعلومات العلمية والتقنية، ويوظفها في الإنتاج والخدمات والإدارة، فيمتاز بالتنويع الاقتصادي، وتتكاثر فرص العمل، ويرتفع عنده دخل الفرد. ولكل لغة عائد استثماري وتكاليف تنميط، وفي

الحالة العربية تظل لغة الضاد، المدخل الرئيس لمجتمع التنمية والمعرفة. فوجود لغة جامعة وموحدة يساهم في رفع مستوى دخل أفراد أي مجتمع. وهذا لن يتأتى بدون أن تكون هذه اللغة هي لغة التدريس كما هو الشأن في الدول المتقدمة". (فؤاد بوعلي، مقاربات في المسألة اللغوية بالمغرب، طوب بريس الرباط، ط/1/ 2015، ص، 85). لقد "نظر الرعيل الأول من المفكرين والأدباء النهضويين إلى اللغة بحسبانها ماهية الحضارة والثقافة، والعامل المؤسس للشخصية، وأدركوا مبكرا أن تبديد اللسان العربي هو أقصر طريق لمحو الشخصية العربية أو ابتلاعها. ونحن اليوم، لا نملك أن نجادل في أن هذا الإدراك اللغوي المبكر لمكانة اللسان في كيان الأمة وفي مشروع النهضة، هو ما أسس لميلاد خطاب قومي عربي في مطالع القرن العشرين، وحركة قومية بعد زوال الإمبراطورية العثمانية" (عبد الإله بلقزيز، اللغة العربية: منطلقات وأهداف، النهضة، 2014/9، ص، 47. نقلا عن عبده الفلالي الأنصاري عودة إلى مسألة اللغات في المغرب: من أجل مقاربة واعية ومسؤولة Hespéris -Tamuda LIV ((1) (2019.

إن طموح التنمية المجتمعية، تتوحد خلفه كل الأمم التي تتوق إلى الانعتاق من ربق التخلف، ولكن السؤال المركزي، هو: بأي آلية يمكن للمجتمعات بما في ذلك المجتمع المغربي تحقيق هذه التنمية؟ وما دور اللغة العربية في ذلك؟

إن التنمية نبتة ذاتية، ولا تثمر إلا في تربتها الخاصة بها. ولذلك تجد كل مجتمع يبتكر لنفسه آليات وأسس تنهض به إلى مصاف المجتمعات المتقدمة، والمجتمع المغربي كغيره من بقية دول العالم الثالث أو الدول السائرة في طريق النمو، يمتلك من المؤهلات المادية والبشرية والرمزية ما يؤهله لبلوغ مراده، وبعيد عن الصواب أن يتوهم متوهم أن التنمية يمكن اكتسابها في غياب تنمية اللغة القومية أو العربية بالنسبة لمجتمعنا، فإذا كان الطموح تنمويا فإن ذلك مرتبط بتوفير المواد الأولية، وفي طليعتها اللغة العربية، فهي أداة من أدوات التنمية فضلا عن كونها درعا قويا لحماية الهوية. ومن يقل بغير ذلك، أمامه حاضر الدول المتقدمة، كيف تحصلت على التنمية، فلن يجد من يرهن التنمية في لغة أجنبية. "إن اللغة الوطنية هي، نظرا لتلك الاعتبارات كلها، مؤهلة أكثر من غيرها لإنجاز هذا الدور التنموي" (مصطفى محسن، التعريب والتنمية، ص، 44). ولا ينبغي أن نظن بأن قصورنا نحو التنمية من قصور لغتنا العربية، بل على العكس من ذلك، فظروف "الانحطاط التي عرفها هذا المجتمع خصوصا منذ هيمنة الدولة العثمانية وما تلا ذلك من استعمار غربي، بشكله القديم والحديث، كل هذه الظروف وحواملها ومستتبعاتها الفكرية والاجتماعية، قد أوقعت اللغة العربية في تراجعات مخيفة، حيث أصبح هامش تحركها وإسهامها متمحورا حول الفنون والآداب. وما تزال تعاني من هذا التهميش في تعليمنا العصري وثقافتنا العامة حتى الآن. صحيح أن اللغة العربية لغة شاعرية وخطابية من الطراز الأول، بحكم موروثها التاريخي في هذا المجال، إلا أنها تتمتع بقدر كبير من المرونة والمطواعية، مما يجعلها قادرة على مسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي تعبيرا واصطلاحات تقنية حديثة. إن هذا الموقع الهامشي الذي تحتله اللغة العربية اليوم ليس راجعا إلى عجزها أو طبيعتها كلغة، بل إلى الملابسات والظروف التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تؤطر المجتمعات العربية التي تستعمل هذه اللغة. ذلك أن اللغة من زاوية منظور اجتماعي تعتبر مظهرا أو تعبيرا حضاريا عن المجتمع الذي تنتمي إليه، يصدق عليها ما يصدق عليه من مظاهر أو موصفات التقدم أو التخلف، الإشعاع أو التراجع. وهذا هو ما ينطبق بالضبط على اللغات التي تتبوأ الآن صدارة عالمية. فما كان لها أن تصبح كذلك، لو لم تكن وراء صدارتها تلك، مشاريع اجتماعية وحضارية ناضجة وفعالة. وتأسيسا على ذلك، فإن أي لغة باستطاعتها أن تقفز إلى الواجهة متى توفرت لها

نفس الشروط، ومتى دعمتها إرادة سياسية قوية متماسكة" (تصريح لمصطفى محسن ضمن كتاب: نور الدين الطاهري، سياسة تعريب التعليم بالمغرب، ص، 79- 80).

إن لغتنا العربية اليوم ليست لغة متداولة في وسائل التكنولوجيا الحديثة والتي تسيطر على العالم بلغتها الغربية، ولا سيما منها الانجليزية، إنها مرحلة تسيطر فيها المجتمعات الأكثر تقدما، كما كانت لغتنا في مرحلة من التاريخ هي الأكثر انتشارا. ولكنها دورة الحضارات، فما من حضارة نمت وتألقت إلا وانتشرت لغتها وطريقة حياتها، وفي الوقت نفسه، ما من مجتمع نما وتقدم إلا بلغته الأصلية. إن اكتساب التنمية يكون بالانتساب إلى عالم العلم والتكنولوجيا، "وإن نقل التكنولوجيا لا يحدث بشراء وسائل وخطوط الإنتاج. وقد تبين للعالم العربي أن شراء المصانع على مدار العقود الماضية، لم يؤد إلى نقل وتوطين التكنولوجيا... أما عملية اكتساب التكنولوجيا التي تشتمل على نقل التكنولوجيا وتوطينها ثم توليدها، فهي عملية نقل الإنسان، وليس للأجهزة والأبنية. ومن وسائل وآليات هذا الاكتساب ترجمة العلوم والتكنولوجيا وتعليمها بلغة الأم (لغة القوى العاملة)، وتداول العلم والتكنولوجيا في المجتمع بهذه اللغة، فاللغة وعاء اكتساب التكنولوجيا، والترجمة وسيلتها" (محمد مرياتي، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو "الاقتصاد القائم على المعرفة، وجدة سلسلة أيام دراسية، لغة التدريس والنموذج التنموي أية علاقة، ص، 12./ فؤاد بوعلي، مقاربات في المسألة اللغوية بالمغرب، ص، 102).

3.2 - نحو رؤية لغوية ترسخ الهوية وتحقق التنمية

لا يختلف المغاربة في أن اللغة العربية الفصحى هي اللسان الرسمي للبلد، بناء على الفصل الخامس من الدستور المغربي لسنة 2011، حيث ينص بقوله: "تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعمل الدولة على حمايتها وتطويرها وتنمية استعمالها". وعليه فالعربية تتمتع بطابع الرسمية، وهذا راجع إلى كونها لغة متجذرة في جسم المغاربة، وثقافتها من أعرق الثقافات العالمية، تلقها المغاربة بصدر رحب بعد الفتوحات الإسلامية لما يزيد عن ثلاثة عشر قرنا. وحظيت بكامل العناية من طرف الدول التي أعقبت على المغرب، حتى حينما تولى الحكم في المغرب أمراء غير عرب كدولة المرابطين والموحدين. فمنذ ذلك الوقت، واللغة العربية لغة الحياة الرسمية والمدنية والثقافية والسياسية والاقتصادية. وهذا الرصيد التاريخي يجعلها من اللغات القلائل التي ما تزال تحتفظ بعلاقة متينة بينها وبين ذاكرتها، وإن كان واقع العربية اليوم في المجتمع المغربي وفي العالم العربي أجمع، يشهد وضعا مترديا، إن لم أقل انتكاسة لغوية، أوصلتنا إلى هوية راكدة. فلا ينبغي أن يخفى على كل متتبع للمستوى اللغوي في المجتمع المغربي عموما وفي المنظومة التربوية على وجه التحديد، ما تعيشه اللغة العربية من قصور لدى المتعلمين والطلبة، سواء من خلال التعبير، أو التركيب، أو الاستعمال، أو الفهم، إلى درجة تحولت العربية في تمثلات المتعلمين إلى إشكالية معقدة وقلق يؤرقهم.

ولا ريب أن مسألة تدبير اللغات في المجتمع المغربي، قضية تندرج ضمن إطار التنوع اللغوي الذي تم اعتماده في الإصلاحات الأخيرة، فقد كان المغرب يعتمد أحادية لغوية لمدة طويلة، لكنه وبعد دستور 2011، دخل في نظام جديد وهو الثنائية اللغوية، وذلك بعد دسترة اللغة الأمازيغية إلى جانب العربية، استجابة للدعوات الداخلية، وتفاعلا مع التغيرات الحاصلة في مختلف بلدان العالم، والتي أصبحت في الدول المتقدمة المسألة اللغوية تجمع إلى جانب الحفاظ على الهوية التطلع نحو التنمية. فالأحادية اللسانية تجعل المجتمع يستعمل لغة واحدة، في حين أن الثنائية أو التعددية اللغوية تعني "تعايش أكثر من لغة

وطنية على المستوى الرسمي في بلد واحد. إما على سبيل التساوي إذا كانت جميعها لغات عالمة، كالألمانية والفرنسية والإيطالية، في الجمهورية السويسرية، وإما على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات عالمة كالعربية بجانب لغات عامية". (محمد الأوراغي، التعدد اللغوي، انعكاساته على النسيج الاجتماعي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002، ص، 11).

ومعلوم أن معظم الدول تعترف بلغة رسمية واحدة، بينما هناك حوالي 20 دولة لها أكثر من لغة رسمية واحدة، كما أن الكثير من الدول تتكلم أكثر من لغة وطنية؛ لكنها لا تعترف رسميا إلا بواحدة، ومعظم الدول المستعمرة تبنت لغة المستعمر كلغة رسمية بقوة القانون أو بقوة الواقع". (عبد الناصر ناجي، لغة التدريس نحو رؤية استراتيجية واضحة، ص، 5. (عرض غير مطبوع). ثم إن من الأسباب التي جعلت الدول تعيش تعددا لغويا، الظروف الاجتماعية والتاريخية التي نشأت من خلالها تلك الدول، وبروز عوامل أخرى أدت إلى سن هذا التعدد كالهجرة أو ما شابه ذلك. وفيما يتعلق بالمجتمع المغربي، يجب أن نعلم أن المغاربة استمدوا اللغة العربية من الفتح الإسلامي، واهتموا بها أيما اهتمام، ولم يروا في ذلك ظلما ولا انتقاصا، بل أبدعوا بها وأسدوا لها خدمات جليلة، واستمر ذلك التلاؤم إلى حين فرض الحماية، وإقدام الاستعمار على إحداث تعدد لغوي آخر، عبر إدخال لغته بناء على تحولات جوهرية مست المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي. فأصبح المغرب يمتلك اللغة العربية والأمازيغية، وفي الواقع العملي هناك اللغة الفرنسية، والتي ما تزال تحظى بكثير من العناية، بحيث لا تعتبر فقط لغة تواصل كباقي اللغات الأجنبية، ولكن تتعدى ذلك إلى كونها لغة إدارة واقتصاد ...؛ نظرا لكون "فرنسا الزبون الأول، والمستثمر الأول، والمكون الأول للأطر العليا بالخارج، وتظل الفرنسية أداة التواصل الاعتبارية، وأداة الانتقاء التعليمي والاجتماعي والمهني، وتمثل النخبة التي تكونت في المدارس الفرنسية الأطر النافذة المتحكمة في السياسة والاقتصاد والأمن والجيش، وهي متشبعة باللغة الفرنسية وثقافتها في مختلف المجالات، بما في ذلك التدبير الإداري" (عبدالقادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط، مسار ونماذج، ص، 56).

إن الفكر التربوي المغربي لا يزال يسائل السياسة اللغوية، ويرى أن الوقت في حاجة إلى تجاوز كثير من المغالطات المتعلقة بسياسة الأحادية اللغوية. لقد ظلت الحلول الأحادية العربية أو الفرنسية، مصدرا لخلق الفوارق بين اللغتين وثقافتين وطبقتين اجتماعيتين. فلن ينفع إدخال لغة وحيدة للتدريس ممتدة بين التأهيلي والعالي، بناء على مغالطة مفادها أن هناك لغة واحدة مطلوبة في سوق الشغل؛ سوق الثقافة أو سوق الاقتصاد. ولن تنفع الثنائية اللغوية في التعليم والبحث كذلك، إذا أقيمت على اللغتين العربية والفرنسية، ما دامت الإنجليزية هي اللغة الشاملة ولغة الفرص العالمية، فإذا كان لابد من ثنائية لغوية، فالأولى أن تكون عربية إنجليزية، إلا أن الاعتبارات السياسية والثقافية والاقتصادية تقودنا إلى تفضيل حل ثلاثية لغوية في التعليم التأهيلي والعالي، بحضور اللغة الوطنية واللغة الكونية الشاملة (الإنجليزية) ولغة ثالثة نسميها لغة التمكين الثقافي الحضاري والتكامل الإقليمي، (الفرنسية) خدمة للإنصاف والفعالية والنجاعة (عبدالقادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية والتخطيط، مسار ونماذج، ص، 53).

إننا في منظومة التربية والتعليم في حاجة إلى عدالة لغوية، كما نحتاج إلى ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين؛ إذ كثير منهم يعانون ضعفا على مستوى التمكن من الكفايات اللغوية بما فيها اللغة العربية، فالمتعلم المغربي يقضي ست سنوات في السلك الابتدائي من أجل التمكين اللغوي وامتلاك القدرة على الكتابة والقراءة والفهم، ولكنك في نهاية هذا السلك قلما تجده

متمكنا من هذه المهارات، ومعالجة هذا الإشكال، يقتضي اتخاذ تدابير متعددة، من خلال حماية التنوع اللغوي في المغرب. ورغم دسترة اللغة العربية والأمازيغية، لكن على أرضع الواقع، غياب عدالة لغوية، وعلى سبيل المثال: فاللغة العربية ضعيفة في بلدها وبيئتها، ولا تقوم بدورها كلغة وطنية، ولا أدل على ذلك من الارتباك الغير المبرر في الاستعمال اللغوي في النظام التربوي، حيث قبل القانون الإطار 51.17 كان المغاربة يتعلمون المواد العلمية باللغة العربية إلى نهاية سلك الثانوي التأهيلي وفي التعليم الجامعي يدرسون في الشعب العلمية والتقنية باللغة الفرنسية، ولا شك أنه خيار غير متناسق، وذلك في كون المتعلم المغربي يتلقى تعليمه العلمي في الثانوي بالعربية، ولما ينتقل إلى التعليم العالي يجد هناك لغة غير التي تعلم بها، وهذا ما يؤثر سلبا على المستقبل العلمي لكثير من طلاب المغاربة، وبالتالي يغيب معه مبدأ تكافؤ الفرص، فاللغة الفرنسية شئنا أم أبينا مظهر من مظاهر تكريس التفاوت الاجتماعي، وسبب لارتفاع نسب التسرب الجامعي، إذ أغلب الطلبة يشق عليهم مواصلة التعليم العالي في الشعب العلمية باللغة الفرنسية، فمنهم من يغير الوجهة إلى الشعب الأدبية أو القانونية، ومنهم من يستمر، لكن النتائج غالبا ما تكون غير مرضية. إن "عدم الانسجام اللغوي بين التعليم المدرسي والتعليم العالي أدى إلى عدة ظواهر:

اتساع الهوة بين طبقات المجتمع؛

غياب تكافؤ الفرص؛

مدارس الأغنياء ومدارس الفقراء؛

ازدهار التعليم الخصوصي المفرنس وتعليم البعثات والتعليم الموازي؛

ارتفاع نسب الانقطاع في التعليم الجامعي 3 (مجازين من 100 حاصل على الباك)؛

الهروب نحو الشعب المعربة في التعليم الجامعي؛

تدني مستوى التعليم العمومي؛

تكريس هيمنة لغة معينة على سوق الشغل". (عبد الناصر ناجي، لغة التدريس نحو رؤية استراتيجية، عرض غير مطبوع، ص، 14).

فإذن هناك تباين على مستوى السياسة اللغوية، وعدم توفير عرض لغوي متناسق، يربط بين مختلف أسلاك التعليم من الابتدائي إلى العالي. وبالعودة إلى جماع ما ورد من تصورات في الفكر التربوي المغربي المعاصر حول تدبير الشأن اللغوي في المدرسة المغربية، فإن الجميع متفق على ضرورة التدريس باللغتين الرسميتين، تماشيا مع تطبيق الدستور المتوافق على مقتضياته، وفي انتظار تأهيل الأمازيغية، فالأولوية للغة العربية، وإذا كان لابد من الاندماج في السوق العالمية بشكل لا نفقد معه الهوية، فالحل قد يكون في التناوب اللغوي ليس كما ورد في قانون الإطار 51.17. - الذي لم يخضع لتوصية الرؤية الاستراتيجية بخصوص الهندسة اللغوية، بل جاء بمفهوم مغاير للتناوب اللغوي، والذي يلزم التدريس باللغة أو اللغات الأجنبية في بعض المواد ولا سيما العلمية والتقنية منها- وإنما بناء على ما ورد في وثيقة الرؤية الاستراتيجية 2030/2015. والتي جاءت بمخرج متوافق بشأنه، تمثل في إيجاد طريق ثالث، لا يميل إلى الهوية ويهمش التنمية، ولا العكس، بل طريق يجمع بينهما، حيث حاولت أن تأتي بهندسة لغوية واضحة، تتأسس على حفظ مكانة اللغة العربية، باعتبارها لغة أساسية في التدريس لمختلف العلوم، وحمايتها استنادا إلى المادة الخامسة من الدستور. وفي ذات الوقت، فتحت الباب للتعامل مع اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في العالم. كما هو مبين في الدعامة رقم 13 من الرؤية الاستراتيجية. "فالدخول في مرحلة تعدد لغات

التدريس وتنويعها، مع إجبارية اللغة الوطنية وتعميمها، سيدفع بالتعليم إلى إصلاح فعلي يتحاشى الأخطاء السابقة، ويتجاوز الوضع الحالي، ويسقط الامتياز الاعتباطي المبني على الاحتكار اللغوي، ويسهل التواصل بين اللغات والثقافات المتنوعة، تمهيدا لمجتمع مغربي موحد في التنوع، ومبني على المعرفة والتواصل والتكامل والتعاون". (الفاسي الفهري، عبد القادر، اللغة والبيئة، منشورات الزمن، كتاب 38، ص، 68).

إن الحاجة ماسة لسن سياسة لغوية واضحة، تعمل على استرداد سيادة اللغة العربية في مختلف المجالات بما في ذلك منظومة التربية والتعليم، واعتبار اللغات الأجنبية بما فيها الفرنسية والإنجليزية لغة تواصل للانفتاح الثقافي والعلمي كما هو الأمر في الدول المتقدمة. وهناك فرق واضح بين لغة التدريس ولغة البحث العلمي، فالأولى يجب أن تكون لغة البلد الرسمية، باعتبارها خيارا متوافقا عليه بين أبناء الشعب، وفي إطارها تتشكل رؤية الإنسان/المواطن للعالم، ويحفظ بها هويته وانتماءه. أما البحث العلمي فيفترض فيه أن يكون بلغات العلم، ومن أجل هذا، كان الانفتاح اللغوي واجبا. ولكن للأسف يقع الخلط عند الكثير بين لغة التدريس ولغة البحث العلمي، فأن نكون في التعليم المدرسي ما قبل الجامعي وندرس باللغات الأجنبية ونهمش اللغة الدستورية (العربية) فهذا ربما قذف بالمتعلم إلى المجهول، لكن الارتقاء بالكفاية اللغوية لهذا المتعلم من خلال إكسابه اللغات الأجنبية عبر آلية تعليم اللغات، فهذا مقبول بل واجب، إذ البحث العلمي الجامعي؛ وخاصة التخصصات الدقيقة والتقنية، تتطلب الاشتغال باللغات الأجنبية؛ إذ العلوم متقدمة بها، ولكن بغرض ترجمة ما عند الغير والاستفادة من إنجازاته، وتحويل كل ذلك ليلائم خصوصية واقعنا، فالفرق واضح بين لغة التدريس ولغة البحث العلمي، فالأولى يجب أن تكون رسمية تحكمها الخصوصية والثانية علمية يحكمها واقع البحث العلمي، فالأولى عامة، والثانية خاصة. ولربما عدم تبني هذا الخط، هو ما يجعل الرؤية غير واضحة في تمكين العربية من القيام بدورها التربوي في مختلف مناهج تعليمنا وفي جميع الأسلاك، مما يتطلب تخطيطا لغويا وتصميم استراتيجية طويلة المدى، تعيد الاعتبار لهذه اللغة، وخلق وعي جماعي تجاهها؛ سواء باستلهام تجارب رائدة، بتأسيس مدارس ومعاهد خاصة تعلي من شأن العربية كما كانت أثناء الحماية وبداية الاستقلال، أو القيام بتشريع وتفعيل قوانين ملزمة لتحمي العربية، تطبق في جميع المجالات، في الإعلام، والإعلانات التجارية، والتشوير وغير ذلك.. والتعجيل بتفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية وتأسيس مؤسسة وطنية عليا للترجمة، تحرص على مواكبة المستجدات العلمية العالمية.

صحيح إذن، أننا في حاجة لتحقيق السيادة اللغوية، ولكن ذلك قد يكون مرتبطا بشرط السيادة الاقتصادية، إذ التنمية تحمي الهوية كما يقال، فكلما كان اقتصاد قويا، تكون لغة البلد قوية، والعكس بالعكس. فالدول القوية تستطيع حماية خياراتها اللغوية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أما الدول الضعيفة التي تعيش على واقع الاقتراض والمساعدات الدولية والاستثمارات الأجنبية، فإنها تكون ملزمة باحترام دفتر الضوابط والبنود مع الأطراف المانحة..، وقد يكون ذلك على حساب التضحية بالهوية.

إن الارتقاء باللغة العربية في السياق المغربي مسؤولية مشتركة، تبتدئ من الدولة كمؤسسات، وتنتهي بالفرد كباحث ومختص، وبهذا التكاثف نخلص إلى تحقيق التنمية انطلاقا من الارتقاء بالهوية (العربية)، وإذا لم نقم سويا بهذا العمل، لربما نكون قد ساهمنا بدورنا في ضياع الهوية. ويمكننا أن نتخيل العربية في ظل إهمالها وتركها تلفظ أنفاسها، كشجرة أهملت، فطافت عليها طائفة من الأشواك والأعشاب، ونبتت بجانبها طفيليات عطلت من قدرتها على النهوض، فتعثرت في النمو، وتعطل

دورها عن الإنتاج. وكذلك شأن اللغة العربية التي تعاني ويلات الإهمال، بعد إبعادها عن الاستعمال في مجالاتها العلمية والتربوية والإدارية والاقتصادية... بالمقابل ظهرت لهجات ولغات أجنبية وسع لها في المكان، لتحتل مكان هذه اللغة الرسمية. وأمام هذا التحول في مصير اللغة العربية الفصحى، سيصبح الناس جميعا أمام واقع لغوي جديد، سيفرض عليهم التكيف معه. وهو التعامل بلغات ولهجات مختلفة في جميع المجالات، بالمقابل سيتم إبعاد اللغة العربية عن مجالها الطبيعي. فيأتي على الناس زمن غير بعيد، يعتقدون فيه أن هذا هو الوضع الطبيعي، وسيصبح مجرد التفكير في تغييره مغامرة غير محسومة المآل، فتضيع اللغة ويتحمل مسؤولية ضياعها من كان يومها حاضرا ولم يقاوم.

خلاصة

تناولت الورقة النقاش الدائر حول اللغة العربية في علاقتها بالهوية والتنمية، مبرزة عمق الإشكال من منظور واقعي، لتخلص في الأخير إلى جملة من الاستنتاجات، أذكر منها:

- بين اللغة والهوية علاقة متبادلة تلتقي في أكثر من موضع، ما دامت اللغة جزءا مهما في الهوية ورمزا للسيادة الوطنية، والحفاظ على اللغة ثمنها الحفاظ على الهوية، وإن الوعي بذلك وتربية النشء عليها، يقود إلى تعلق ذلك النشء بهويته تعلق الطفل بأمه، عوض ارتمائه في ثقافة غيره. إن اللغة سجل حافل وذاكرة تحفظ تراث أصحابها وتضمن لهم البقاء بين الأمم، إلى درجة يمكن القول بأن اللغة صلة وصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، فوظيفتها متعددة الأبعاد، وبقدر ما تكون مصانة، تكون حضارة أصحابها كذلك منظمة ومحفوظة.
- إن الحاجة ماسة لرسم سياسة لغوية واضحة المعالم، تقوم على استعادة سيادتنا اللغوية، واعتبار اللغات الأجنبية بما فيها الفرنسية والإنجليزية لغة تواصل للانفتاح الثقافي كما هو الأمر في الدول المتقدمة. وإن الارتقاء باللغة العربية مسؤولية مشتركة، إما أن نقوم سويا للدفاع عن العربية أو نتركها تلاقي حتفها، فنكون جميعا مسؤولين عنها أمام التاريخ.
- ضرورة قيام الأكاديميين وجمعيات المجتمع المدني، بصياغة تصورات وإجراءات تعيد الاعتبار لهذه اللغة، سواء بابتكار حلول كما كان الشأن أثناء الحماية وبداية الاستقلال، وكذا بالدعوة إلى تفعيل قوانين ملزمة لتحمي العربية، أو تأليف الدراسات العلمية باللغة العربية.
- لا يمكن اكتساب التنمية في غياب استعمال اللغة القومية، فتحقيق طموح التنمية في المجتمعات العربية مرتبط بتوفير المواد الأولية، وفي طليعتها اللغة العربية، فهي أداة من أدوات التنمية فضلا عن كونها درعا واقيا لحماية الهوية. ومن يقل غير ذلك، أمامه حاضر الدول المتقدمة، كيف تحصلت على التنمية، فلن يجد من يرهن التنمية في لغة أجنبية. فتحقيق التنمية يقوم على مجتمع المعرفة، الذي يمتلك المعلومات العلمية والتقنية، ويوظفها في الإنتاج والخدمات والإدارة، ويمتاز بالتنويع الاقتصادي، تتكاثر لديه فرص العمل، ويرتفع عنده دخل الفرد. ولكل لغة عائد استثماري، وفي الحالة العربية تظل لغة الضاد، المدخل الرئيس لمجتمع التنمية والمعرفة.

قائمة البيبليوغرافيا

- طه عبد الرحمن، الحق الاسلامي في الاختلاف الفكري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2009.
- أحمد أمزيان، إشكالية التربية بالمغرب، مقاربة سوسيوثقافية، ط/1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.
- الشاهد البوشيخي، نظرات في مستقبل الهوية الإسلامية في ظل منظومة العولمة، مطبعة، آنفوبرانت، فاس.
- المهدي المنجرة، الحرب الحضارية الأولى مستقبل الماضي وماضي المستقبل، النجاح الجديدة الدار البيضاء، ط4، 1992.
- المهدي المنجرة، حوار شامل حول قضايا التربية والتعليم بالمغرب، مجلة عالم التربية، عدد، 2-3، 1996.
- المهدي المنجرة، زمن الذلقراطية، المركز الثقافي العربي، ط/1، 2017.
- حامد القرنشاوي، تساؤلات حول اقتصاديات التعليم وقضايا التنمية في الوطن العربي، ندوة التعليم والتنمية، المعهد العربي للتخطيط- الكويت، 1978.
- عادل شريح، إشكالية الهوية، دار الفكر- دمشق، ط1.
- - عبد الإله بلقزيز، اللغة العربية: منطلقات وأهداف، النهضة، 2014/9.
- عبد العالي الودغيري، اللغة والدين والهوية، مؤسسة الإدريسي الفكرية للأبحاث والدراسات، ط/2017، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.
- عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، ط/1، 2011.
- عبدالعلي الودغيري، التدريس باللغة الأم هو الطريق الأسرع والأقل كلفة لتحقيق التنمية الشاملة، جريدة، أشكاين الالكترونية، بتاريخ 20 يوليوز 2019.
- عبد القادر الفاسي الفكري، السياسية اللغوية والتخطيط مسار ونماذج، مركز الملك بن عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، ط/ الرياض/1435.
- عثمان ابن جني الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط/ 2006، عالم الكتب.
- فؤاد بوعلي، مقاربات في المسألة اللغوية بالمغرب، طوب بريس الرباط، ط/1/ 2015.
- محمد الأوراغي، التعدد اللغوي، انعكاساته على النسيج الاجتماعي، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الانسانية، سلسلة منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2002.
- محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، عدد/14.
- محمد فاضل الجمالي، حضارة وتراث، نحو ثقافة متجددة تحقق تنمية متكاملة، مجلة أبعاد فكرية، العدد، 2، 1989.
- محمد مرياتي، تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو "الاقتصاد القايم على المعرفة، وجدة سلسلة أيام دراسية، لغة التدريس والنموذج التنموي أية علاقة؟
- مصطفى محسن، رهانات تنموية رؤى سوسيوتربوية وثقافية نقدية، منشورات الزمن، النجاح الجديدة- الدار

البيضاء 2011.

- عبد الله الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية، سلسلة عالم المعرفة، عدد/ 91، 1985.
- عبد الوهاب المسيري، أسئلة الهوية، موقع الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/opinions/2007/8/2
- نور الدين الطاهري، سياسة تعريب التعليم بالمغرب: التطور- الواقع – الآفاق، دار قرطبة، الدار البيضاء، ط/1/ 1993، مقابلة مع مصطفى محسن، ص، 71.
- الجرجاني، عبد القاهر، التعريفات، مؤسسة التاريخ العربي بيروت، 2003.
- قانون الإطار رقم 51.17 يتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الجريدة الرسمية، عدد، 6805- ذو الحجة 1440(19 أغسطس 2019).
- الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم 2015- 2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

Romanization of Arabic Bibliography

- Taha Abdel Rahman, al-ḥq al-āslāmī fī al-āḫtlāf al-fkrī [The Islamic Right to Intellectual Difference], Arab Cultural Center, Casablanca, 2nd Edition, 2009.
- Ahmed Amziane, iškālīẗ al-trbīẗ bālmġrb, mqārbẗ sūsīūṯqāfīẗ [The Problem of Education in Morocco: A Sociocultural Approach], I/1, Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, 2003.
- Al-Shahid Al-Bouchikhi, Perspectives on the Future of Islamic Identity in the Shadow of the Globalization System, Press, Info-brand, Fez.
- Mahdi Al-Manjra, The First Civil War: The Future of the Past and the Past of the Future, An-Najah Al-Jadidah, Casablanca, 4th edition, 1992.
- -Mahdi Al-Manjra, A Comprehensive Dialogue on Education Issues in Morocco, Alam Al-Tarbia Magazine, Issues 2-3, 1996.
- Mahdi Al-Manjra, The Time of Dependency, The Arab Cultural Center, vol. /1, 2017.
- Hamed Al-Qarnshawi, Questions about Education Economics and Development Issues in the Arab World, Education and Development Symposium, Arab Planning Institute - Kuwait, 1978.
- Adel Shreih, The Problem of Identity, Dar Al-Fikr - Damascus, 1st edition.
- Abdel-Ilah Belkaziz, The Arabic Language: Principles and Objectives, Al-Nahda, 9/2014.
- Abdul Ali Al-Wadghiri, Language, Religion and Identity, Al-Idrisi Intellectual Foundation for Research and Studies, ed / 2017, New Najah Press - Casablanca.
- Abdul Salam Al-Masdi, Arabs and Linguistic Suicide, Dar Al-Kitab Al-Jadeed Al-Mutahidah, Tripoli, vol. /1, 2011.
- Abdel Ali Al-Wadghiri, Teaching in the mother tongue is the fastest and least expensive way to achieve comprehensive development, Ashkayen Electronic Newspaper, July 20, 2019.
- Abdul Qadir Al-Fassi Al-Fikri, Language Policy, Planning, Path and Models, King Bin Abdullah International Center for Arabic Language Service, I / Riyadh / 1435.

- Othman Ibn Jinni, Al-Khasa'is, investigated by Muhammad Ali Al-Najjar, vol. / 2006, The World of Books.
- Fouad Bouali, Approaches to the Linguistic Question in Morocco, Tob Press Rabat, 1/1/2015.
- Muhammad Al-Auraghi, Multilingualism, its reflections on the social fabric, Mohammed V University, Faculty of Arts and Human Sciences, Publications Series of the Faculty of Arts and Human Sciences, 2002.
- Muhammad Abed Al-Jabri, Mawqif Series, No. 14.
- Muhammad Fadel Al-Jamali, Civilization and Heritage, Towards a Renewable Culture that Achieves Integrated Development, Intellectual Dimensions Magazine, No. 2, 1989.
- Mohamed Mariati, Teaching science and technology in the Arabic language and its impact on economic and social development and the orientation towards the "knowledge-based economy", Jeddah, a series of study days, the language of instruction and the development model, what is the relationship?
- Mostafa Mohsen, Development Stakes, Socio-Educational and Cultural Critical Visions, Time Publications, New An-Najah - Casablanca 2011.
- Abdullah Al-Jalal, Education of Ease and Underdevelopment, World of Knowledge Series, No. 91, 1985.
- Abdel-Wahhab El-Messiri, Questions of Identity, Al-Jazeera Net. https://www.aljazeera.net/opinions/2007/8/2
- Noureddine Al-Tahri, The Policy of Arabization of Education in Morocco: Development - Reality - Prospects, Dar Cordoba, Casablanca, Edition / 1 / 1993, interview with Mustafa Mohsen, pg. 71.
- Al-Jurjani, Abdel-Qaher, al-tʿrīfāt [Definitions], Arab History Foundation, Beirut, 2003.
- Framework Law No. 51.17 related to the system of education, training and scientific research, Official Gazette, Issue 6805- 1440 AH (August 19, 2019).
- The strategic vision for education reform 2015-2030 for the sake of fairness, quality and upgrading schools.